



غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER

إخلاء مسؤولية

ورقة عمل حول

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ الحيطة والحذر في المعلومات والتقارير الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

قطاع تطوير الأعمال

مركز الاستثمار والدراسات

نوفمبر 2021م

إخلاء مسؤولية

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية وإخلاء والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون أعدت المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات المتاحة للجهات الرسمية والجهات الدولية ولا تتعدى هذه الدراسة توصية غرضية أو إخلاء أو الدقة أو المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق. دون إشعار مسبق.



محاورة ورقة العمل

الباحثين طبقاً للبيانات
تتخذ أي قرار، وينبغي
المعلومات الواردة في
صريح أو ضمني،
هذه المعلومات
التي إجراء أو
هذه

المحور الأول

المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الأهمية الاقتصادية ومحددات الأداء

المحور الثاني

التحديات التي تواجه رواد الأعمال في المملكة

المحور الثالث

دور منشآت في دعم رواد الأعمال في المملكة

المحور الرابع

تجارب دولية في دعم قطاع رواد الأعمال

المحور الخامس

آليات مقترحة لتعزيز دور رواد الأعمال في التنمية الاقتصادية في المملكة

المحور الأول

المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الأهمية الاقتصادية

ومحددات الأداء

■ الأهمية الاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تعزيز معدلات التشغيل وتوفير فرص العمل لاستيعاب النمو في قوة العمل، حيث يساهم هذا القطاع في توظيف حوالي 50% من القوى العاملة على مستوى العالم.

يساهم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النمو الاقتصادي، حيث تبلغ مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغرى في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الناشئة نحو 40%.

تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى حيث تمتد الأسواق المحلية بما تحتاج إليه من السلع والخدمات.

تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، حيث تشكل هذه المنشآت حوالي 90% من مجموع منشآت القطاع الاقتصادي على مستوى العالم،

تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من الاستيراد، وتصدير السلع الصناعية المنتجة من قبلها.

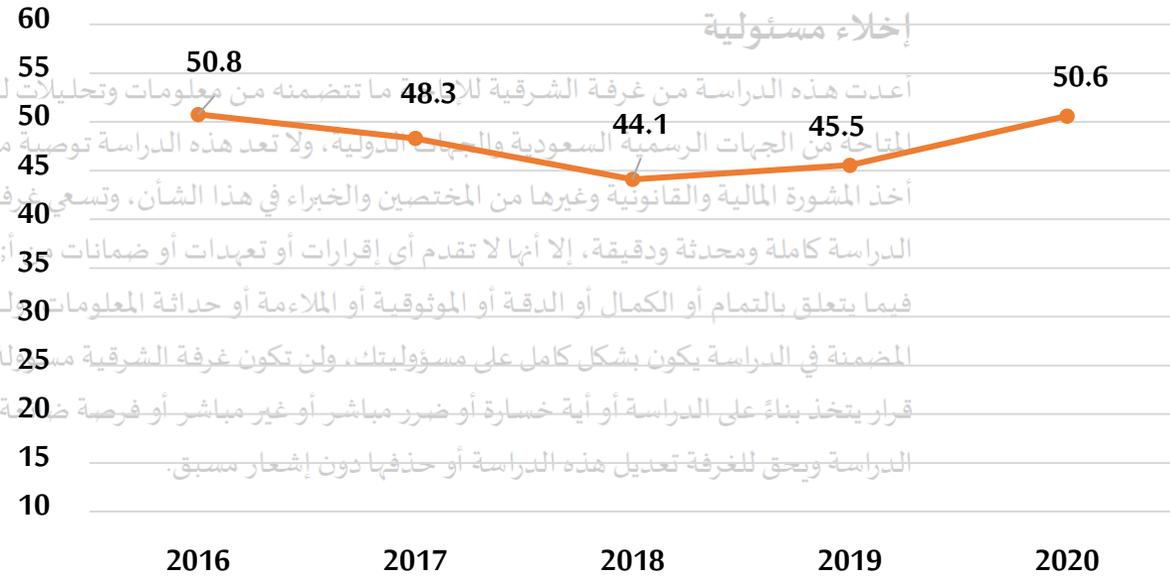
تحقيق التقارب بين معدلات الادخار والاستثمار.

مؤشرات أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي بالمملكة في الناتج المحلي الاجمالي نحو 50.6% في عام 2020م، وبمتوسط بلغ نحو 47.9% خلال الفترة (2016-2020)م.

بلغت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نحو 28.75%، كما بلغ نصيبها نحو 43.61% من الناتج المحلي غير النفطي، في الربع الثاني من عام 2020م*.

شكل (1): مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي للمملكة، خلال الفترة (2016-2020)م، (بالأسعار الجارية)

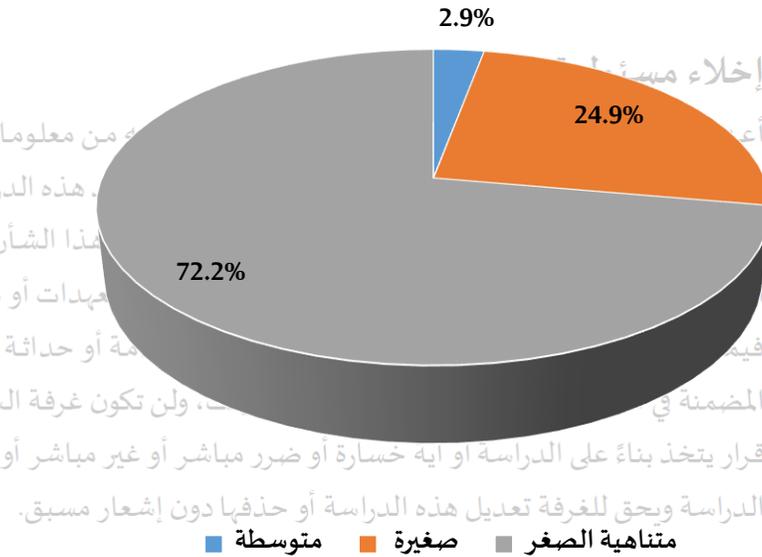


المصدر: البنك المركزي السعودي، الاحصاءات السنوية لعام 2020م.

تابع: مؤشرات أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

بلغ إجمالي عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة 560.083 منشأة في مارس 2020م، وقد مثلت المنشآت متناهية الصغر الاغلبية العظمى منها وذلك بنسبة 72.2%، بينما بلغت نسبة المنشآت الصغيرة نحو 24.9%.

شكل (2): التوزيع النسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة في مارس 2020م

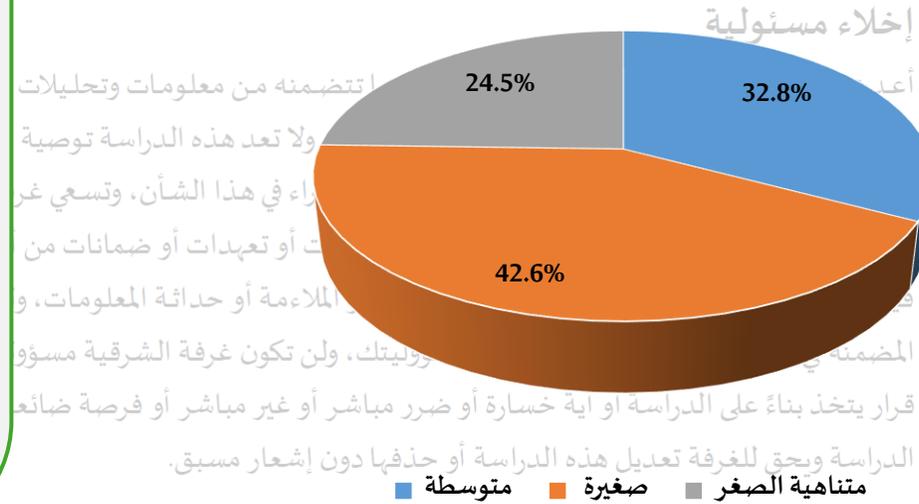


Source: Small & Medium Enterprises General Authority. May, 2020. "The Impact of COVID-19 on SME in Saudi Arabia: A Large-Scale Survey". White Paper No.2.

تابع: مؤشرات أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

- بلغ إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة 4,966,409 عامل في مارس 2020م، ويعمل أغلبهم في المنشآت الصغيرة وذلك بنسبة 42.6%، وقد جاءت المنشآت متوسطة الحجم بعدها في الترتيب بنسبة 32.8%.
- بلغ نصيب المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو 49.8% من إجمالي عدد المشتغلين في المملكة في الربع الأول من عام 2020م.

شكل (3): التوزيع النسبي للمشتغلين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في المملكة في مارس 2020م



Source: Small & Medium Enterprises General Authority. May, 2020. "The Impact of COVID-19 on SME in Saudi Arabia: A Large-Scale Survey". White Paper No.2.

تابع: مؤشرات أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

جدول (1): الاحتياجات التدريبية لمنشآت القطاع الخاص بالمملكة في عام 2018م، حسب حجم المنشأة

النشاط الاقتصادي	5-1 مشغل	49-6 مشغل	250-50 مشغل
الزراعة والصيد	39%	45%	63%
البترول والمعادن	67%	78%	75%
الصناعة التحويلية	51%	63%	82%
الكهرباء والغاز	50%	80%	67%
الماء والصرف الصحي	55%	63%	71%
التشييد	50%	63%	77%
تجارة الجملة والتجزئة	41%	62%	67%
النقل والتخزين	33%	42%	52%
الإقامة والطعام	40%	49%	56%
المعلومات والاتصالات	59%	74%	76%
المال والتأمين	71%	76%	87%
الأنشطة العقارية	39%	46%	50%
الأنشطة المهنية والتقنية	67%	71%	85%
الخدمات الإدارية	31%	35%	40%
التعليم	64%	73%	67%
الصحة والعمل الاجتماعي	73%	74%	74%
الفنون والترفيه	44%	45%	50%
الخدمات الجماعية والشخصية	39%	39%	50%

ترتفع نسبة المنشآت التي لديها احتياجات تدريبية، وذلك وفقاً لنتائج مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

تابع: مؤشرات أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

جدول (2): التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة في عام 2018م، حسب حجم المنشأة

التحديات	5-1 مشغل	49-6 مشغل	250-50 مشغل
ضعف الطلب	15%	14%	16%
التسويق والتصدير	2%	6%	7%
توفر وقدرة العاملين	15%	19%	21%
توفر التمويل	26%	15%	13%
توفر المواد الخام	3%	6%	11%
المنافسة المحلية	6%	13%	13%
المنافسة الأجنبية	1%	4%	13%
مشاكل العملاء والتحصيل	6%	10%	9%
الأنظمة واللوائح الحكومية	10%	9%	8%
الخدمات العامة	5%	4%	7%
الألات والتكنولوجيا	5%	10%	13%

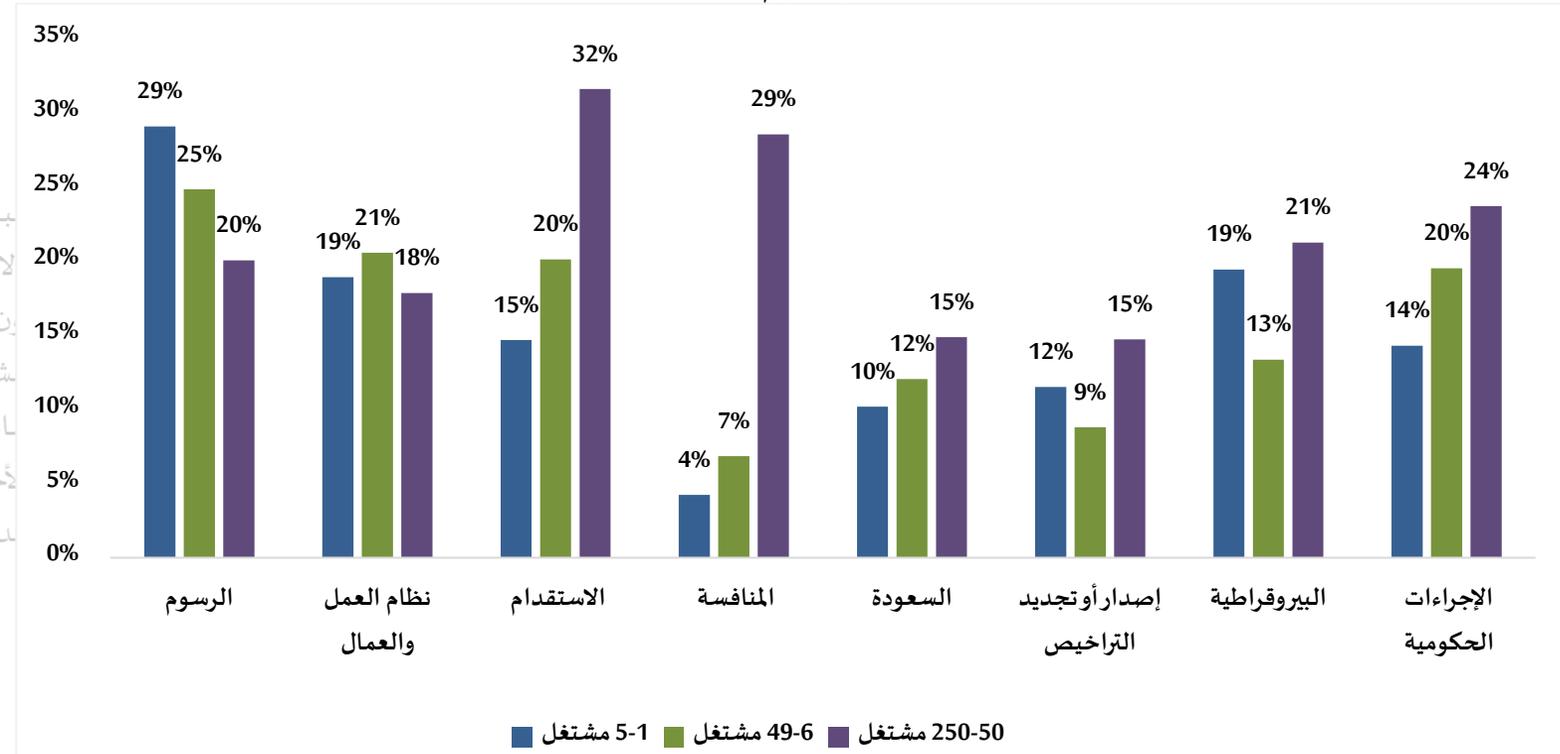
يعد التمويل، حجم الطلب في السوق، والمعوقات التسويقية والتصديرية، مدى القدرة على المنافسة مع المنشآت المحلية والأجنبية، ومشاكل العملاء والتحصيل من أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة، وذلك وفقاً لنتائج مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

تابع: مؤشرات أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

شكل (4): النظم واللوائح التي تعيق نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة في عام 2018م، حسب حجم المنشأة

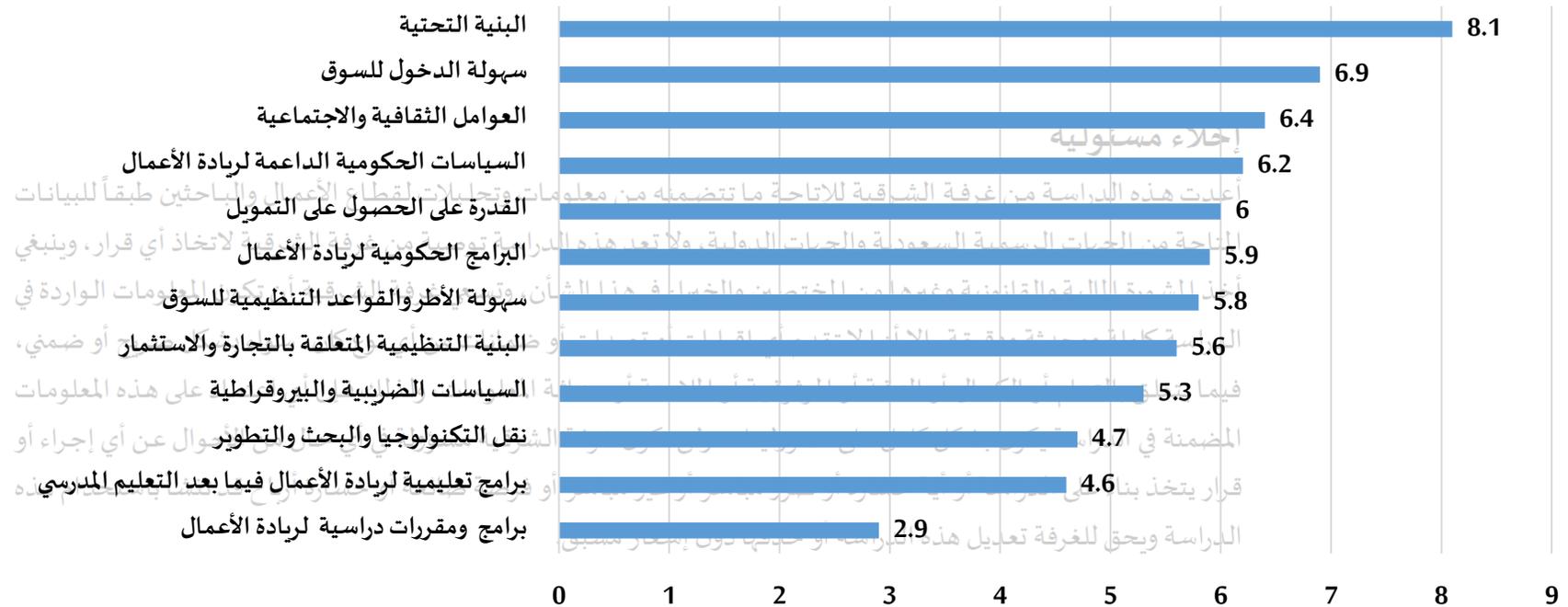
تتمثل أبرز الأنظمة التي تحد من قدرة المنشآت بالمملكة على النمو في: الرسوم، نظام العمل والعمال، البيروقراطية، الإجراءات الحكومية، التوظيف الوظيفي والاستقدام، وكذلك إصدار أو تجديد التراخيص، وذلك وفقاً لنتائج مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

تابع: مؤشرات أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

شكل (5): مؤشرات أداء المملكة فيما يتعلق بمدى جودة منظومة ريادة الأعمال في عام 2020م



تتمتع المملكة ببيئة أعمال محفزة لريادة الأعمال، حيث حصلت المملكة على ترتيب جيد في مؤشرات التقرير العالمي لمراقبة ريادة الأعمال لعام 2020/2021م، وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية وسهولة الدخول للسوق والعوامل الثقافية والاجتماعية، وكذلك بالنسبة للسياسات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال.

تتراوح قيمة المؤشرين

(10-0)

المحور الثاني التحديات التي تواجه ريادة الأعمال

■ مدى القدرة على الحصول على التمويل اللازم:

عدم وجود خطط استراتيجية تمويلية لدى رواد الأعمال

تعدد جهات التمويل

عدم وجود برامج تمويلية لدى الجهات الحكومية لدعم رواد الأعمال بالشكل المطلوب.

عدم قدرة الجهات التمويلية للمنشآت الصغيرة على القيام بدورها بالشكل المطلوب.

عدم توفر معلومات كافية لدى رواد الأعمال بشأن البرامج التمويلية المطروحة.

أحد المسورة المالية والقانونية وغيرها من المخصصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، ولا تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

■ مدى توافق مقررات دراسية لريادة الأعمال في مراحل التعليم المختلفة:

عدم وجود خطط لتطوير المواد الدراسية لتشجيع ريادة الأعمال.

ضعف المادة العلمية الموجودة في المقررات الدراسية بشأن ريادة الأعمال.

■ مدى وجود سياسات وآليات تستهدف دعم ريادة الأعمال:

تشعب السياسات الحكومية بشأن دعم قطاع رواد الأعمال

البرامج الحالية للجهات الحكومية غير قادرة على تلبية احتياجات رواد الأعمال بالشكل المطلوب.

صعوبة التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بدعم قطاع الأعمال.

صعوبة توصيل رواد الأعمال مطالبهم للجهات الحكومية المعنية بدعم قطاع الأعمال

■ مدى توفر برامج تدريبية حول ريادة الأعمال، للتعليم ما بعد الجامعي :

ضعف التنسيق بين الجهات المعنية برعاية رواد الأعمال.

البرامج التدريبية لرواد الأعمال غير متوفرة بالشكل المطلوب.

المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ اي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في الدراسة كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني،

القدرة على استفادة رواد الأعمال من التدريب المتاح لدى الجهات الراعية لرواد الأعمال

عدم توفر برامج تدريبية لرواد الأعمال ضمن قطاع التدريب في الخاص

■ السياسات الضريبية ومدى مرونة القواعد المنظمة لشؤون التجارة والاستثمار:

مدى مرونة الأنظمة المنظمة للتجارة والاستثمار في المملكة

مدى توفر برامج ضريبية داعمة لرواد الأعمال

صعوبة استفادة رواد الأعمال من الحوافز الضريبية المطبقة

■ صعوبة نقل التكنولوجيا وقلة الانفاق على البحث والتطوير

ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بدعم رواد الأعمال بشأن البحث والتطوير.

عدم وجود برامج لدى الجامعات للبحث والتطوير الذي يخدم قطاع رواد الأعمال

مدى قدرة رواد الأعمال على الاستفادة مما تقدمه وزارة التجارة بشأن الاختراعات.

عدم وجود أنظمة تجارية لتشجيع البحث والتطوير لدى رواد الأعمال.

عدم وجود جهة معنية ومتخصصة لتشجيع الاختراعات والبحث والتطوير لدى القطاع الخاص..

■ تحديات داخلية تتعلق بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر

كثرة المعوقات التسويقية والتصديرية.

ضعف حجم الطلب في السوق.

كثرة مشاكل العملاء والتحصيل.

صعوبة المنافسة مع المنشآت المحلية والأجنبية.

المحور الثالث دور منشآت في دعم قطاع رواد الأعمال في المملكة

■ ماهي منشآت؟

أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عام 2016، وتتلخص أهدافها بتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030م.

الدراسة كاملة ومحدثه ودقيقه، إلا انها لا تقدم اي إقرارات او تعهدات او ضمانات من اي نوع كان، سواء بشكل صريح او ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

■ مهام منشآت

1. تعمل "منشآت" على إعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار، وتنوع مصادر الدعم المالي للمنشآت، وتحفيز مبادرات قطاع رأس المال الجريء، إلى جانب وضع السياسات والمعايير لتمويل المشاريع التي تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية والتسويقية والموارد البشرية وغيرها.

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقا للبيانات

2. كما تعمل على دعم إنشاء شركات متخصصة في التمويل، وتفعيل دور البنوك وصناديق الإقراض وتحفيزها لأداء دور أكبر وفعال في التمويل والاستثمار في المنشآت، وإنشاء ودعم البرامج اللازمة لتنمية المنشآت، إضافة إلى إنشاء مراكز خدمة شاملة للمنشآت لإصدار جميع المتطلبات النظامية لها ونحوها من خلال المشاركة الفعلية والإلكترونية للجهات العامة والخاصة ذات العلاقة.

3. تحرص "منشآت" على إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والإجرائية والمعلوماتية والتسويقية التي تواجه المنشآت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وإيجاد حاضنات للتقنية وحاضنات للأعمال وتنظيمها، إضافة إلى وضع برامج ومبادرات لإيجاد فرص استثمارية للمنشآت والتعريف بها، والعمل على نقل التقنية ذات الصلة وتوطينها لتطوير أداء هذه المنشآت وإنتاجيتها، ويشمل ذلك سلاسل الإمداد.

دور منشآت

أبدت رؤية 2030 اهتماماً بالغاً بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتباره من أهم محركات النمو الاقتصادي، وصولاً إلى رفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%، بالإضافة إلى المنافسة مع دول مجموعة الدول العشرين الأكبر اقتصاداً في العالم "G20".

أعدت هذه الدراسة من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات

تعمل "منشآت" على تنفيذ خططها الاستراتيجية وإطلاق برامجها المتنوعة لترجمة رؤية 2030 فيما يخص قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أرض الواقع عن طريق ما يلي:

- دعم الابتكار وتسهيل إجراءات الأعمال .
- تمكين النمو وتطوير القدرات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- خلق فرص توظيف مناسبة للمواطنين في جميع أنحاء المملكة.
- دعم ريادة الأعمال.
- المساهمة في سنّ أنظمة ولوائح أفضل لتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل تمويل أيسر وشراكات دولية أكثر وحصص أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمنافسات الحكومية.

■ الركائز الداعمة لعمل منشآت : تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تيسير مزاولة الأعمال.
- فتح آفاق التمويل.
- دفع النمو الاقتصادي.
- تطوير قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع زيادة الأعمال.

ببعضها يتعلق بالتسامح أو التمهّل أو التذلل أو التوسل أو التوسّط أو التوسّط أو التوسّط، وذلك بين أي اعتماد على هذه المعلومات المضمّنة في الدراسة يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

المحور الرابع

تجارب دولية في دعم قطاع رواد الأعمال

تجربة رومانيا

برنامج تحفيز إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة من قبل رواد الأعمال الشباب. ويهدف البرنامج إلى دعم المشاريع الصغيرة الجديدة لرجال الأعمال الشباب، الذين ينوون القيام بنشاط اقتصادي للمرة الأولى عن طريق شركة ذات مسؤولية محدودة.

برنامج متعدد السنوات لأجل إعداد الحاضنات التكنولوجية والتجارية والتنموية، و الهدف الرئيسي للبرنامج الوطني المتعدد السنوات لإنشاء وتطوير الحاضنات التكنولوجية والتجارية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رومانيا، من خلال إنشاء حاضنات أعمال جديدة، وكذلك تطوير حاضنات الأعمال القائمة وإنشاء شبكة من حاضنات الأعمال في رومانيا.

برنامج لتطوير وتحديث الأنشطة التجارية للمنتجات والخدمات السوقية. ويهدف البرنامج إلى دعم المنتجين للتعامل مع تسويق السلع والخدمات.

■ تجربة آيسلندا

إنشاء صندوق التدريب المهني من أجل دعم التدريب المهني للحفاظ على المهارات المهنية في سوق العمل وتطويره.

إنشاء صندوق التنمية الفنية. المركز الأيسلندي للبحوث (RANNÍS) الذي يخضع لإشراف وزارة الصناعة والابتكار، ويهدف صندوق تطوير التكنولوجيا إلى تسهيل الابتكار من خلال دعم البحث والتطوير التكنولوجي

برنامج دعم مشاريع تطوير العمالة، والذي يهدف إلى مساعدة التنمية الاقتصادية في بعض المناطق في آيسلندا. (المشاريع الصغيرة، ويغطي البرنامج تطوير فرص العمل والتدريب والابتكار.

برنامج الدعم المالي لتوظيف المعوقين، حيث يهدف البرنامج إلى ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين وضمان تمتعهم بالدعم المالي اللازم.

فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات لن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه إشعار مسبق.

برنامج دعم التنمية الاقتصادية المحلية، حيث يتم تقديم دعم مالي لمساعدة الشركات المحلية وتمويل المشاريع المغامرة في مجال تطوير فرص العمل والابتكار المحلي.

■ تجربة الولايات المتحدة

برنامج ضمان قروض التكنولوجيا المبتكرة، حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز ابتكار الطاقة في الولايات المتحدة من خلال تشجيع الاستخدام التجاري المبكر للتقنيات الجديدة أو المحسنة بشكل كبير في مشاريع الطاقة. وهذه المشاريع التي تدعمها ضمانات القروض ستساعد على زيادة مصادر الطاقة منخفضة التكلفة والنظيفة.

برنامج الدعم المالي لتقديم قروض لصناعة المركبات التكنولوجية المتقدمة (ATVM)، حيث يهدف البرنامج إلى توفير قروض لمصنعي قطع غيار السيارات وكذلك تكاليف إعادة تجهيز أو توسيع أو إنشاء المنشآت المصنعة في الولايات المتحدة لإنتاج مركبات ذات تكنولوجيا متقدمة.

برنامج الحفاظ على الطاقة في قطاع النقل، ويهدف البرنامج إلى تسريع تطوير واعتماد تقنيات النقل المستدامة من خلال خفض التكلفة وتحسين الأداء.

برنامج الدعم المالي لموارد الطاقة المتجددة، ويهدف البرنامج إلى زيادة توليد الطاقة الكهربائية من الموارد المتجددة من خلال خفض التكلفة وتحسين الأداء.

الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

■ تجربة كندا

إنشاء صندوق التصنيع المتقدم (AMF)، ويهدف إلى تعزيز استمرار النمو وزيادة إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية المتقدم في منطقة أونتاريو من خلال دعم أنشطة التصنيع التحويلية الواسعة النطاق، وتعزيز اعتماد التقنيات المتطورة، وإقامة التجمعات أو سلاسل التوريد العالمية، وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والبحث في هذا الإطار.

برنامج تطوير الأعمال ويهدف إلى تعزيز وتنمية ريادة الأعمال ، وزيادة معدل تكوين الأعمال الجديدة وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يتم تنفيذ المبادرات في إطار ريادة الأعمال وتنمية مهارات العمل والتجارة والسياحة والاستثمار في إطار هذا البرنامج. وتتمثل أهداف هذه المبادرات في جذب الزوار والاستثمارات إلى كندا كوسيلة لتعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، واعتماد تكنولوجيات جديدة ، وتطوير مهارات جديدة ، وتعزيز التعليم التجاري.

فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في الدرا قرار يتخذ بناءً على الدراسة ويحق

إنشاء صندوق الابتكار للسيارات، ويهدف إلى تقديم دعم مالي من أجل تطوير أبحاث السيارات وتأمين الوظائف القائمة على المعرفة، وتعزيز العلوم والتكنولوجية

■ تجربة اليابان

برنامج دعم مالي لدعم تشجيع تصنيع المنتجات الحرفية التقليدية.
وللترويج للمنتجات الحرفية التقليدية اليابانية.

تقديم برنامج دعم مالي لدعم صناعة الجلود والسلع الجلدية، حيث يهدف البرنامج إلى المساهمة في تنمية وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة في صناعات الجلود والمنتجات الجلدية

برنامج دعم مالي لدعم تشجيع الغاز الحيوي، وتعزيز البنزين الحيوي يهدف
منع ظاهرة الاحتباس الحراري وتنويع مصادر الطاقة

■ تجربة استراليا

برنامج دعم مالي وحوافز الاستكشاف، حيث يهدف البرنامج إلى زيادة استكشاف موارد القطاع الخاص، مما يؤدي إلى اكتشافات جديدة في مجال المعادن والطاقة في ولاية غرب أستراليا، وخاصة في مناطق الحقول الخضراء غير المستكشفة.

تقديم دعم مالي وفقاً لنظام القروض التجارية الميسرة للمزارعين، حيث يهدف البرنامج إلى تقديم قروض تجارية للشركات الزراعية المؤهلة بالوصول إلى نوعين من القروض - قروض الدعم المالي بشروط ميسرة والقروض الميسرة لاسترداد منتجات الألبان.

برنامج الدعم المالي للمغنتيت (أكسيد الحديد الأسود)، حيث يهدف البرنامج إلى مساعدة المشاريع المؤهلة الناشئة في صناعة المغنتيت غرب أستراليا.

برنامج الدعم المالي لعمال مناجم خام الحديد، حيث يهدف إلى مساعدة عمال مناجم خام الحديد على ضبط التكاليف والحفاظ على الإنتاج والتوظيف بعد أي انخفاض مفاجئ في سعر خام الحديد.

الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

برنامج الدعم المالي الموجه لصناعة الملابس. حيث يعمل على منح إعانة مالية للشركات بناءً على فاتورة الأجر المعلنة إلى بنك الضمان الاجتماعي. وكذلك منح إعانة مالية للعاملين في الفئات المشمولة لأغراض هذا البرنامج، ويهدف البرنامج إلى تعزيز وتطوير صناعة الملابس وفق الأهداف العامة والمحددة سلفاً.

الدراسة ويحق لتغيره تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

برنامج دعم الصادرات للمنتجات الزراعية، حيث يهدف إلى دعم الصادرات وتطوير إمكانات تصدير تركيا في المنتجات الزراعية المصنعة.

الدراسة ويحق لتغيره تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

تجربة الفلبين

برنامج تشجيع الاستثمار، والذي يهدف إلى تحويل المناطق المحرومة إلى مراكز إنتاجية للأعمال والمعيشة..

برنامج التنافسية في السوق، والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات في الأنشطة التي من شأنها توفير المزيد من فرص العمل والمساهمة في تطوير الصناعة المحلية.

برنامج الدعم الموجه للطاقة المتجددة، حيث يهدف البرنامج إلى تسريع استكشاف وتطوير موارد الطاقة المتجددة.

برنامج الدعم المالي الموجه لصناعة النفط الأمامية، حيث يهدف البرنامج إلى تحرير صناعة النفط من خلال تشجيع استثمارات جديدة أو مشاركين في صناعة النفط.

قرار يتخذ بناءً على الدراسة أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذه الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

برنامج الإعفاء من ضريبة الاستثمار، حيث يهدف البرنامج إلى تشجيع الاستثمارات في المنتجات / الأنشطة التي يتم الترويج لها في قطاعات التصنيع والزراعة والتي يمكن أن تسهم في نمو وتطور الاقتصاد.

برنامج: دعم رواد الأعمال، حيث يهدف البرنامج إلى تشجيع الاستثمارات في المنتجات / الأنشطة التي يتم الترويج لها في قطاعات التصنيع والزراعة والسياحة (بما في ذلك الفنادق) والخدمات المعتمدة التي يمكن أن تسهم في نمو وتطور الاقتصاد.

الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

بين طبقاً للبيانات
ذ أي قرار، وينبغي
معلومات الواردة في
صریح أو ضمني،
هذه المعلومات
ل عن أي إجراء أو
بشأ باستخدام هذه

برنامج الدعم المالي للشركات العاملة في المناطق الحرة أو في المستودعات
المعالجة الداخلية، حيث يهدف البرنامج إلى تشجيع نقل التكنولوجيا.

إخلاء مسئ

أعدت هذه
المتاحة من ال
أخذ المشورة
الدراسة كامل
فيما يتعلق ب
المضمنة في ال
قرار يتخذ بناءً

الدراسة ويحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

■ تجربة الأرجنتين

برنامج دعم السلع الرأسمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
السلكية واللاسلكية، ويهدف البرنامج إلى دعم الشركات المصنعة في
قطاع السلع الرأسمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية
واللاسلكية.

برنامج تشجيع أنشطة التعدين من أجل المساهمة في تنمية البلاد،
وضمن الاستغلال الرشيد لموارد التعدين، وتوليد فرص العمل وتنويع
الاقتصاد. الإقليمية.

الدراسة وبحق للغرفة تعديل هذه الدراسة أو حذفها دون إشعار مسبق.

المحور الخامس

آليات تعزيز دور رواد الأعمال في التنمية الاقتصادية في المملكة

آليات تعزيز دور رواد الأعمال في التنمية الاقتصادية في المملكة في المدى القصير

■ إعفاء المنشآت غير الصناعية من المقابل المالي عن العمالة الوافدة لمدة عام:

بحيث يتم إعفاء المنشآت الصغيرة من رسوم العمالة لمدة عام، وذلك على غرار قرار مجلس الوزراء رقم (74) بتاريخ (25 / 01 / 1441 هـ)، الذي نص على تحمل الدولة المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة في المنشآت الصناعية المرخص لها من وزارة الصناعة والثروة المعدنية بموجب ترخيص صناعي ولمدة خمسة أعوام؛ مما يساهم في الحد من الآثار المالية والاقتصادية لجائحة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الصناعي وتعزيز معدل النمو الاقتصادي والتشغيل.

■ تمديد مبادرة استرداد الرسوم:

بحيث يتم تمديد فترة سريان مبادرة استرداد الرسوم لمدة 3 أعوام إضافية بحيث تنتهي بنهاية عام 2024م؛ مما يساهم في تسهيل دخول المنشآت الجديدة الى السوق وتعزيز فرص استمراريتها ودعمها خلال الثلاث سنوات الأولى من بدء ممارسة النشاط الاقتصادي مما يساهم في تعزيز معدل النمو الاقتصادي في المملكة.

تابع ... آليات تعزيز دور رواد الأعمال في التنمية الاقتصادية في المملكة في المدى القصير

- دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
- من خلال تمديد فرصة المنشآت للاستفادة من البرامج الآتية:
 - برنامج تأجيل الدفعات: بحيث يتم تأجيل دفع مستحقات القطاع المالي (البنوك وشركات التمويل) على المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر.
 - برنامج تمويل الاقراض: بحيث يتم تسهيل حصول قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على قروض من البنوك وشركات التمويل، وذلك بهدف دعم استمرارية الأعمال ونمو هذا القطاع خلال المرحلة الحالية.
 - برنامج دعم ضمانات التمويل: بحيث تقوم جهات التمويل (البنوك وشركات التمويل) بإعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف برنامج ضمانات تمويل قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) لمدة ستة أشهر بغرض المساهمة في تخفيض تكلفة الإقراض للمنشآت المستفيدة من هذه الضمانات.
- زيادة مخصص محفظة دعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لدى بنك التنمية الاجتماعية.

تابع ... آليات تعزيز دور رواد الأعمال في التنمية الاقتصادية في المملكة في المدى القصير

■ تقديم حوافز ضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:
من خلال تخفيض ضريبة القيمة المضافة أو الإعفاء منها لفترة تتراوح بين (3-6) أشهر لدعم الاستهلاك وتشجيع المستهلكين على الإنفاق والقيام بعمليات شراء أكبر؛ مما يساهم في تعزيز حركة النشاط الاقتصادي.

- تقديم حوافز جمركية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:
 - إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الرسوم الجمركية على الواردات لمدة 3 شهور؛ مما يساهم في توفير السيولة النقدية للمستوردين وتعزيز توافر السلع الحيوية في السوق المحلي.
 - تأجيل دفع رسوم وأجور خدمات الموانئ وعائدات الأرضيات لمدة 3 أشهر.

آليات تعزيز دور رواد الأعمال في التنمية الاقتصادية في المملكة في المدى الطويل

يمكن دعم منشآت رواد الأعمال من خلال تحفيز الطلب عن طريق ما يلي:

- ❖ تحسين السوق بما يمكن الشركات المحلية الاستفادة من المزايا الموجودة للاستفادة من فرص الطلب الناشئة.
- ❖ تعزيز التغير التكنولوجي وبناء القدرات الإنتاجية ، بحيث تتمكن الشركات المحلية من الدخول إلى قطاعات لا يمكنها بدون الدعم أن تدخلها لكي تتطور وتنمو.
- ❖ تطوير القدرات للشركات مثل البصيرة التكنولوجية Technological Insight عن طريق مساعدة المنشآت المحلية على تحديد أو توقع التغيرات في الطلب على منتجات التصنيع. وفي هذا السياق، يمكن التركيز على ما يلي:-
 - مزودي المعلومات والذين يشيرون إلى الاتجاهات المرغوبة للتصنيع ودراسات سلوك المستهلك المتعلقة بمنتجات التصنيع المرغوبة.
 - الآليات التنظيمية
 - الآليات المشتركة للابتكار والاختراع.
 - استهداف المستهلكين النهائيين للبضائع المصنعة.

تابع آليات تعزيز دور رواد الأعمال في التنمية الاقتصادية في المملكة في المدى الطويل

■ **تبني سياسات تحفيزية للطلب**
بهدف تحقيق أهداف متعددة من خلال استهداف
الطلب النهائي، حيث يمكن التأثير على رغبة
المستهلكين في شراء المنتجات المحلية.

■ **التنسيق والتكامل بين الجهات الداعمة
لقطاع رواد الأعمال**
وهنا تبرز الحاجة إلى تعزيز التكامل بين الجهات
ذات العلاقة، حيث يواجه واضعي السياسات
التحدي المتمثل في توفير التوازن والانسجام بين
كافة العلاقات الاقتصادية في الدولة.

تابع آليات تعزيز دور رواد الأعمال في التنمية الاقتصادية في المملكة في المدى الطويل

■ تعزيز حركة المعاملات التجارية:

من خلال دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية؛ مما يساهم في الحد من الآثار المالية والاقتصادية لجائحة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

■ توفير برامج متنوعة للتدريب والتأهيل للعمال الوطنية:

بحيث يتم تزويد الكفاءات الوطنية بالمهارات اللازمة لتلبية احتياجات المنشآت من الموارد البشرية؛ مما يساهم في زيادة التوظيف.

النتائج

- يعد كل من التمويل، حجم الطلب في السوق، والمعوقات التسويقية والتصديرية، مدى القدرة على المنافسة مع المنشآت المحلية والأجنبية، ومشاكل العملاء والتحصيل من أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة، وذلك وفقاً لنتائج مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.

- تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في التوظيف بشكل كبير في المملكة، حيث بلغ نصيبها نحو 49.8% من إجمالي عدد المشتغلين في المملكة في الربع الأول من عام 2020م.

- يلعب القطاع الخاص غير النفطي دور حيوي لتعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 50.6% في عام 2020م، وبمتوسط بلغ نحو 47.9% خلال الفترة (2016-2020)م.

تابع: النتائج فيما يلي أبرز النتائج التي خلصت إليها ورقة العمل:

- تساعد الحوافز المالية في الحد من الآثار المالية قصيرة الأجل على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:
- المبادرات والبرامج الحكومية تحد من التداعيات المالية والاقتصادية قصيرة الأجل.
- أهمية وجود «محفزات مالية» لمساعدة المنشآت في التغلب على المشكلات المالية التي تواجهها تلك المنشآت.

ضمته من معلوما
ة، ولا تعد هذه الدر
خبراء في هذا الشأن
رات أو تعهدات أو
الملاءمة أو حداثة
ولن تكون غرفة الد
ر أو غير مباشر أو
ين إشعار مسبق.

- تواجه المنشآت الصغيرة ومنتاهية الصغر في المملكة تحديات كثيرة،

التوصيات



- تمديد مبادرة استرداد الرسوم لمدة 3 أعوام إضافية.

إخلاء مسؤولية

- إعفاء المنشآت غير الصناعية من المقابل المالي عن العمالة الوافدة لمدة عام.

أحد المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، ونسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في

- دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة: من خلال تمديد فرصة المنشآت للاستفادة من (برنامج تأجيل الدفعات - برنامج تمويل الاقراض - برنامج دعم ضمانات التمويل)، وزيادة مخصص محفظة دعم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لدى بنك التنمية الاجتماعية.

- إعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الرسوم الجمركية على الواردات لمدة 3 أشهر.

- تأجيل دفع رسوم وأجور خدمات الموانئ وعائدات الأرضيات لمدة 3 أشهر.

إخلاء مسؤولية

- تخفيض ضريبة القيمة المضافة أو الإعفاء منها لفترة تتراوح بين (3-6) أشهر لدعم الاستهلاك ومن ثم تعزيز حركة النشاط الاقتصادي.

أحد المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، ونسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في

- توفير برامج متنوعة للتدريب والتأهيل للعمالة الوطنية.

- دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- البنك المركزي السعودي، الإحصاءات السنوية لعام 2020م.
- الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات سوق العمل للربع الأول من عام 2020م.
- الهيئة العامة للإحصاء، مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعام 2018م.
- تقرير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت» للربع الثاني من عام 2020م.
- موقع منشآت على شبكة الانترنت.

المتاحة من: الحبات السعيدة والحبات الدولية، ولا تعد هذه الدراسة تغطية من: غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي.

ثانياً: المراجع الانجليزية:

- Global Entrepreneurship Monitor. Global Report 2020/2021.
- World Bank, "Small and Medium Enterprises (SMEs) Finance: Improving SMEs' access to finance and finding innovative solutions to unlock sources of capital".
- World Trade Organization website: <http://www.wto.org>